

Distr.: General
10 July 2008
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي السابع عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن بموجب قراره ١٧٩٥ (٢٠٠٨)، المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وطلب إلى تقديم معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الرئيسية لعملية السلام على النحو المحدد في اتفاق واغادوغو واتفاقاته التكميلية. وهذا التقرير يقدم معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي شهدتها كوت ديفوار منذ صدور تقريره المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (S/2008/250).

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - ظل المناخ السياسي العام في كوت ديفوار هادئا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وظل تنفيذ اتفاق واغادوغو واتفاقاته التكميلية يحتل واجهة التطورات السياسية. وكما يرد في الفرع الرابع من هذا التقرير، واصلت الأطراف إحراز تقدم ملموس بإكمال عملية المحاكم المتنقلة لتحديد هوية السكان؛ ووضع اللمسات الأخيرة على طريقة العمل لإصدار بطاقات الهوية الوطنية وعملية تسجيل النازحين؛ وبدء تجميع مقاتلي القوات الجديدة؛ ومباشرة نقل مهمة تحصيل الإيرادات في الجزء الشمالي من البلد من يد القوات الجديدة إلى يد الدولة؛ والمضي قدما في الأعمال التحضيرية للانتخابات الوطنية. بيد أن تنفيذ الجوانب الرئيسية الأخرى من اتفاق واغادوغو، ولا سيما نزع السلاح وحل الميليشيات وإعادة توحيد القوات المسلحة، ظل معطلا. كما ساهمت قيود التمويل في التأخير المتواصل الذي تشهده عمليات إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإطلاق البرنامج المدني الوطني وتنمية قدرات مؤسسات الدولة في الجزء الشمالي من البلد.



٣ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس لوران غباغبو مرسوما حدد فيه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موعدا للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، بناء على توصية لجنة الانتخابات المستقلة وموافقة الأحزاب السياسية الإيفوارية كافة والمجتمع المدني. ومع إزالة منطقة الثقة التي كانت تقسم البلد وتحسن المستمر للمناخ السياسي والأمني فيه، أصبح بإمكان زعماء الأحزاب السياسية وعامة الجمهور الآن التنقل بحرية في أنحاء البلد كافة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بُذلت جهود ملحوظة لتنشيط بنى الأحزاب السياسية وتعزيز أنشطة التوعية، بما فيها الحشود التي تنظمها الأحزاب السياسية في جميع أنحاء كوت ديفوار، تحضيرا لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر.

٤ - وناقشت الأحزاب السياسية الإيفوارية والمجتمع المدني بشكل نشط تنفيذ الجوانب الرئيسية من اتفاق واغادوغو والاتفاقات المكملة له، وخصوصا نزع سلاح المقاتلين والمليشيات؛ وبسط إدارة الدولة الفعلية من جديد ومنحها القدرة على تحصيل الإيرادات في الجزء الشمالي من البلد؛ وتحديد هوية السكان. ودعت الجبهة الشعبية الإيفوارية، وهي الحزب السياسي الحاكم، بقوة إلى نزع سلاح المقاتلين ونقل السلطة الإدارية إلى حكام المناطق ونوابهم وموظفي الجمارك الذين أعيد نشرهم في الشمال. أما تحالف المعارضة الذي يشكله تجمع أنصار هوفويه من أجل الديمقراطية والسلام، فقد واصل إرسال أفرقة إلى جميع أنحاء البلد لتوعية السكان بعملية تحديد الهوية وتسجيل الناخبين المقبل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، قام رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دونا فولوغو، وهو عضو مرموق سابق في الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار الذي يتزعمه الرئيس السابق هنري كونان بيديه، بتشكيل حزب سياسي جديد هو التجمع من أجل السلام والتقدم والمشاركة، وأعلن تأييده للرئيس غباغبو في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وفي هذه الأثناء، واصل رئيس الوزراء غيوم سورو إجراء مشاورات مع مختلف شرائح السكان الإيفواريين لإبقائهم على علم بالتقدم الذي تحرزه عملية السلام والصعوبات التي تواجهها.

٥ - وخلال زيارتي إلى كوت ديفوار في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل، رحبت بتوافق الآراء الذي توصلت إليه الأحزاب الإيفوارية بشأن موعد الانتخابات وشجعتها على مواصلة تنفيذ اتفاقات واغادوغو. وهنأت الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو على التقدم المحرز حتى الآن وشددت على ضرورة التعجيل بمعالجة الصعوبات المالية والتقنية التي تعوق إحراز تقدم في بعض المجالات الأساسية.

٦ - وشهدت أيضا في ٢٤ نيسان/أبريل توقيع اتفاق بين الحكومة الإيفوارية وجهات مانحة دولية تعهدت بموجبه تلك الجهات بدفع نحو ٤٣ مليون دولار لدعم العملية الانتخابية.

كما أنّ مدونة قواعد السلوك الحميد خلال الفترة الانتخابية، التي وقعها بحضور ٣٧ حزبا وتجمعا سياسيا، حملتني على التفاؤل. وقبل زيارتي إلى كوت ديفوار، سافرت إلى واغادوغو حيث تبادلنا الآراء مع الرئيس بليز كومباوريه، رئيس جمهورية بوركينا فاسو ميسّر عملية السلام الإيفوارية، بشأن أفضل السبل التي تمكن الأمم المتحدة من مواصلة دعم هذه العملية ومواكبتها.

ثالثا - الحالة الأمنية

٧ - ظلت الحالة الأمنية العامة في كوت ديفوار مستقرة. غير أنّ عمليات الاحتجاج المتكررة التي يقوم بها مقاتلو القوات الجديدة، المتجمعون، بسبب عدم سداد بدلاتهم أبرزت إمكانية حصول انتكاسات إذا لم تتوافر الموارد الكافية لدعم الجوانب الرئيسية من عملية السلام. وفي ١٦ حزيران/يونيه، قام أكثر من ٢٠٠ مقاتل مسرّح تابع للقوات الجديدة بقطع الطريق الرئيسي في بواكيه وإطلاق نيران أسلحتهم في الهواء احتجاجا على التأخر في سداد بدلاتهم الشهرية. وتدخلت سلطات القوات الجديدة لاستعادة النظام واعدة المحتجين بالنظر في شكواهم. وانتشرت قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن في المنطقة للمساعدة في السيطرة على الوضع. كما طلبت القيادة العسكرية للقوات الجديدة من عملية الأمم المتحدة تقديم الدعم لترع فتيل الانفجار خلال مظاهرة أخرى قام بها مقاتلون مسرّحون في بواكيه في ١٨ حزيران/يونيه وأدت إلى إلحاق أضرار بالملوكات العامة والخاصة.

٨ - وفي منتصف أيار/مايو، تفاقم التوتر في سيغيلا بعد إقالة الرائد زكريا كوني، قائد المنطقة التابع للقوات الجديدة، الذي كان قد عارض خطة تسريح مقاتليه، عندما أطلقت عناصر من هذه القوات موانية له نيران أسلحتها يومي ١٨ و ١٩ أيار/مايو. وبناء على طلب قيادة 'القوات الجديدة'، عززت عملية الأمم المتحدة وجودها العسكري في البلدة. وعاد الهدوء إلى المنطقة بعد إقامة حفلة مصالحة في ٢٦ أيار/مايو أعلن خلالها نحو ٣٠٠ مقاتل تابع للقوات الجديدة ولاءهم للرائد إيسياكا واتارا، قائد المنطقة المعين حديثا الذي يشغل أيضا منصب نائب رئيس أركان القوات الجديدة.

٩ - وازداد الوضع تردّيا في أواخر حزيران/يونيه في سيغيلا وفافوا، الواقعتين أيضا في منطقة مسؤولية الرائد واتارا، حيث نظم مقاتلون من القوات الجديدة موالون لقائد المنطقة المعزول مظاهرات عنيفة في كلتا المدينتين في ٢٨ حزيران/يونيه احتجاجا على عملية تجميع القوات المستمرة. وقتل على الأقل جنديان من طرفي النزاع في القوات الجديدة وأصيب العديد بجراح خلال تبادل إطلاق النار الذي وقع لاحقا بين الفريقين. وفي سيغيلا، هاجم المتظاهرون مسكن الرائد واتارا، بينما احتجز المتظاهرون في فافوا مسؤولا وجنديين من

القوات الجديدة كرهائن. وأُفرج عن الرهائن في ٣٠ حزيران/يونيه بعد مفاوضات أجريت مع الجنرال سومايلا باكاويكو رئيس أركان القوات الجديدة. وبناء على طلب القوات الجديدة، عززت القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة ولليكورن دورياتها في كلتا البلديتين ووفرت الحماية للمعسكر الرئيسي للقوات الجديدة في سيغلا.

١٠ - وفي هذه الأثناء، ظلت الجريمة المحلية مصدر قلق متزايد في المنطقة الإيفوارية الواقعة تحت سيطرة القوات الجديدة. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، سار ٢٠٠ طالب في بواكيه في مظاهرة سلمية احتجاجا على تفاقم انعدام الأمن في المدينة. وفي ١٤ أيار/مايو، اكتشفت دورية نظامية تابعة لعملية الأمم المتحدة قرب طريق كوروغو - ميينغوي السريع جثتي جنديين في القوات الجديدة، وتبين لاحقا أن أحدهما هو السيد أواتارا علي نائب قائد منطقة كاتيوولا.

١١ - ورغم تناقص عدد عمليات السطو والاعتداءات المسلحة في الطرق، ظل عدم الاستقرار سائدا في الجزء الغربي من البلد أيضا. وفي ٥ أيار/مايو في تاي، قرب غيغلو، منع 'الوطنيون الفتيان' أحد مسؤولي لجنة الانتخابات المستقلة من المرور احتجاجا على ضم أفراد من 'القوات الجديدة' إلى لجنة الانتخابات المحلية، وأطلقوا في الهواء أعيرة نارية من بنادق من طراز AK-47. وتدخلت عملية الأمم المتحدة لتهدئة الحالة وكفالة مرور موظفيها المدنيين في أمان. وبعد إجراء مناقشات مع موظفي إنفاذ القانون المحليين، أزيل حاجز الطريق. ولوحظ أيضا ازدياد حوادث الاغتصاب في شتى أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالاستعراض.

رابعاً - حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو

١٢ - في ٩ أيار/مايو، دعا ميسر عملية السلام الإيفوارية، إلى عقد الاجتماع الثالث للإطار الاستشاري الدائم لاتفاق واغادوغو، الذي يضم الزعماء السياسيين الإيفواريين الرئيسيين (الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء سورو، والسيد بيديه والسيد واتارا). ودعا البلاغ الختامي للبدء على وجه السرعة في عملية تحديد الهويات وإعادة إنشاء السجلات المدنية فضلا عن الحل الفوري للميليشيات ومباشرة عمل الخدمة المدنية. وبناء على طلب من السيد واتارا، زعيم تجمع الجمهوريين، قرر الاجتماع أن تستمر عمليات المحاكم المتنقلة إلى ما بعد موعد إغلاقها، وهو ١٥ أيار/مايو، عند الضرورة وضمن جدول زمني متفق عليه.

١٣ - ورغم التقدم الذي لوحظ خلال الفترة قيد الاستعراض فيما يتعلق بتنفيذ عملية السلام، استمر وجود بعض التحديات الهامة التي هددت بتقويض المكاسب التي تحققت بالفعل، وخصوصا الافتقار إلى ما يكفي من تمويل للعمليات الرئيسية التي من قبيل الانتخابات ونزع السلاح، وأيضا حتمية توفير ضمانات أمنية كافية خلال العملية الانتخابية نظرا للمظاهرات العنيفة الوارد وصفها آنفا في الفقرات من ٧ إلى ٩. وشدد رئيس الوزراء سورو

على الحاجة إلى زيادة الدعم الدولي في مواجهة تلك التحديات، وذلك خلال اجتماع دعا لعقده في بواكيه في ١ تموز/يوليه مع القيادة السياسية والعسكرية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والممثل الخاص للميسر، وقائد قوة ليكورن، وسفير فرنسا لدى كوت ديفوار.

ألف - إنشاء مركز القيادة المتكاملة

١٤ - واصل مركز القيادة المتكاملة المسؤول عن تنفيذ الجوانب العسكرية والأمنية من اتفاق واغادوغو بناء قدرته بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن. وقوامه الإجمالي المأذون به، والبالغ ٥٨٧ فردا من أفراد الحكومة وأفراد القوات الجديدة، يشمل ١٩٧ عنصرا يتمركزون في مقر القيادة في ياموسوكرو و ٣٩٠ فردا ينتشرون في منطقة الثقة السابقة كجزء من وحدات الشرطة المختلطة وعناصر الدعم. ومنذ إعداد تقريره السابق، زاد قوام مركز القيادة المتكاملة من ٥٦٤ إلى ٥٨٧ فردا. ورغم تحسن قدرات الاتصالات بالمركز، لا تزال فعالياته العملية تواجه العراقيل بسبب محدودية القدرات المالية واللوجستية والتخطيطية والعملية. وأسفر عدم وجود التمويل الكافي عن عدم استلام أفراد بدلات الغذاء والوقود عن الأشهر الخمسة الأخيرة، في حين لم يتلق أفراد القوات الجديدة مرتباتهم الشهرية منذ تاريخ نشرهم.

١٥ - وتواصل عملية الأمم المتحدة وقوة ليكورن الاحتفاظ في مركز القيادة المتكامل بخلية تنفيذ متكاملة، تضم أفرادا من الجيش والشرطة وأفرادا مدنيين. ويقوم في المركز ثلاثة ضباط اتصال من العسكريين وفريق اتصال من الشرطة، وكلهم من عملية الأمم المتحدة. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أنشئ مركز لعمليات نزع السلاح والتسريح والإدماج تابع للعملية بمركز القيادة المتكامل، وذلك لتعزيز قدراته في مجالي التخطيط والتنسيق. وفي غضون ذلك، واصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي لمركز القيادة، بما في ذلك المساعدة في مجال النقل، ودعم الاتصالات، ومعدات المكاتب.

باء - نشر الوحدات المختلطة وإزالة الخط الأخضر تدريجيا

١٦ - تمشيا مع أحكام اتفاق واغادوغو، أزيلت ١٦ نقطة مراقبة من أصل ١٧ نقطة مراقبة أقامتها عملية الأمم المتحدة على طول الخط الأخضر، الذي حل محل منطقة الثقة. ومن المقرر تفكيك نقطة التفتيش المتبقية في بيوزانيا، الواقعة في الجزء الغربي من البلد، في ٣٠ تموز/يوليه. واستند الإلغاء التدريجي للخط الأخضر إلى تقييم الأخطار، والمشاورات التي أجريت مع الشركاء الوطنيين وقوة ليكورن، وإلى الوضع الأمني الشامل. وفي غضون ذلك، واصلت وحدات الشرطة المختلطة القيام بدوريات في منطقة الثقة السابقة، رغم أن عملياتها،

كما أشرت في تقارير السابقة، لا تزال تتعرض للعقلة بسبب الافتقار إلى المعدات والمرتببات الكافية.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٧ - في ١٨ نيسان/أبريل، وخلال الاجتماع الدوري لرؤساء أركان قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوات الجديدة مع قادة قوة عملية الأمم المتحدة وقوة ليكورن، قدم قائد القوات الجديدة خطة التجميع الموضوعة لجماعته. وفي إطار هذه الخطة، سيتم تجميع ٣٦ ٠٠٠ من عناصر القوات الجديدة على مدى خمسة أشهر بمواقع في بواكيه، وكوروغو، ومان، وأوديينيه، وفيركيسيدوغو، وكاني. وكانت عملية التجميع قد استؤنفت في ٢ أيار/مايو، بتجميع ١ ٠٠٠ جندي في بواكيه. وفي ١ تموز/يوليه، جرى تجميع ٦ ٢٨٥ عنصرا من القوات الجديدة، واختار ٣ ٩٨٠ عنصرا منهم قبول التسريح، كما اختار ١ ٣٠٥ عناصر التطوع للانضمام إلى القوات المسلحة الوطنية الجديدة. ومن بين عناصر القوات الجديدة المجمعة، اشتركت في العملية ٢٧٩ من النساء المقاتلات، وقد تطوعت واحدة منهن للانضمام إلى القوات المسلحة الجديدة وقررت ٢٧٨ امرأة قبول التسريح. وشمل المقاتلون المجمعون أيضا ٣٦٦ عنصرا أجنيا من بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، وغانا، وغينيا، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. ورغم إمكان حصول المقاتلين الأجانب المشاركين في عملية التجميع على البديل الشهري، ليس من حقهم شيء بخلاف التسريح، وقد اقترحت وزارة الدفاع إعادتهم في نهاية المطاف إلى بلدانهم الأصلية. وحتى الآن، لم يجمع سوى ٨٦ قطعة سلاح، منها ١٠ قطع صالحة للاستعمال؛ وجرى تخزينها في عهدة القوات الجديدة.

١٨ - ورغم أن اتفاق واغادوغو ينص على إجراء عملية نزع السلاح تحت إشراف القوات المحايدة، لم تقبل قيادة قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوات الجديدة بعد بمذكرة تفاهم متعلقة بمسؤولية القوات المحايدة عن الإشراف على تخزين قطع السلاح المجموعة خلال عملية تجميع الأفراد. وفي غضون ذلك، واصلت عملية الأمم المتحدة تقديم المساعدة اللوجستية والتقنية لعملية التجميع، بما فيها تحديد المواقع في كاني وفيركيسيدوغو، وذلك لزيادة قدرة كل منها على استيعاب ٥٠٠ مقاتل.

١٩ - وفي حزيران/يونيه، أنشأت وزارة الدفاع لجنة لرصد نزع السلاح، تضم ممثلين عن المجتمع الدولي، بغية التصدي للعقبات الحائلة دون عملية التجميع الجارية، التي من قبيل انعدام برامج لإعادة إدماج المقاتلين الأجانب وعجز الحكومة، على مدى ثلاثة أشهر، على دفع البديل الشهري المتفق عليه البالغ ٢١٤ دولارا لكل مقاتل من المقاتلين الذي جرى تجميعهم.

وفي غضون ذلك، لا يزال البرنامج الوطني لإعادة الدمج والتأهيل المجتمعي يواجه تحديات مالية ولوجستية كبيرة تعوق قدرته على استيعاب الحالات المتوقعة البالغة ٦٠٠٠ مقاتل سابق. وحتى الآن، لم يستوعب سوى ٤٥٠ مقاتلاً في البرنامج. وأوضح البنك الدولي لرئيس أركان القوات الجديدة أن برنامجه لإعادة الدمج والتأهيل المجتمعي، الذي تبلغ ميزانيته ٤٠ مليون دولار والمقرر استهلاكه في آب/أغسطس، سيعطي الأولوية للمقاتلين المسرحين.

٢٠ - وفي نيسان/أبريل، عيّنت الحكومة مديراً لبرنامج الخدمة المدنية الوطنية المقرر. ومن المتوقع أن يركز هذا البرنامج، في المرحلة الأولى من عملياته، على المقاتلين السابقين والشبان المعرضين للخطر، وسيقدم دورة تدريبية مدتها ثلاثة أشهر وتعنى بالمسؤولية المدنية وتدريباً مهنيًا يستغرق ستة أشهر. ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة البرنامج ٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، أدرجت منها الحكومة في الميزانية ٢٤ مليون دولار. ولم تتعهد الجهات المانحة الدولية، التي تتوقع الحكومة الإيفوارية منها تغطية العجز البالغ ٥٦ مليون دولار، بعدد بدفع الأموال اللازمة للبرنامج.

دال - نزع سلاح الميليشيات وحلّها

٢١ - لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الميليشيات وحلّها. وكان من المقرر أن يبدأ هذا البرنامج بحلول ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في إطار الاتفاق التكميلي الثالث لاتفاق واغادوغو. غير أن قادة الميليشيات رفضوا اقتراح الحكومة الذي يدعو إلى استيعاب برنامج الخدمة المدنية الوطنية عناصر الميليشيات التي بقيت في الغرب وعددها ١٠١٩ عنصراً. وهؤلاء القادة لا يزالون يطالبون بدفع مجموعة تعويضات شبكة الأمان التي تلقتها في غينغلو، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، الدفعة الأولى من الميليشيات المتزوعة السلاح.

هاء - توحيد قوات الدفاع والأمن

٢٢ - بقي توحيد القوات المسلحة الوطنية، وهو إحدى المهام الرئيسية الموكلة إلى مركز القيادة المتكاملة، معطلاً خلال الفترة قيد الاستعراض. ويتمثل حجر العثرة الرئيسي في استمرار الخلاف بين الأطراف الموقعة على اتفاق واغادوغو بشأن رتب وعدد أفراد القوات الجديدة الذين يتعين إدماجهم في القوات الوطنية الجديدة. ومن المتوقع الآن معالجة هذه المسألة بعد إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر.

واو - إعادة بسط إدارة الدولة في جميع أرجاء البلد

٢٣ - أحرزت القوات الجديدة، خلال الفترة قيد الاستعراض، تقدماً في نقل السلطة الإدارية إلى المسؤولين الحكوميين الذين أعيد نشرهم. وفي ٢٠ أيار/مايو، تولى عمّد سيغيلا،

وكان، وماسالا قيادة مدتهم تحت رعاية وزيرين حكوميين تابعين للقوات الجديدة. وجرى احتفالات مماثلة في بواكيه وخمس بلدات أخرى في منطقة وادي بانداما.

٢٤ - غير أنه لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بإعادة نشر موظفي إنفاذ القانون والعدل والسجون نشرًا منسقًا في الشمال. ووضعت وزارة العدل خطة لإعادة نشر الجهاز القضائي والإصلاحات بالتعاون مع اللجنة الوطنية لإعادة بسط إدارة الدولة، مما يستلزم مزيدًا من التنسيق مع خطط إعادة نشر الشرطة.

٢٥ - وفي ١٢ أيار/مايو، دشن وزير الاقتصاد والمالية في وانغولودوغو أول مركز من مراكز الجمارك التي جرى إصلاحها. وزُود المركز بموظفين من القوات الجديدة وموظفي الجمارك الحكوميين بالتساوي، رغم أن الأولين يضطلعون بالقيادة. وبينما التزمت قيادة القوات الجديدة بإعادة نشر سلطات الجمارك الحكومية وشددت على ضرورة زيادة توعية السكان المحليين، أعرب بعض موظفي الجمارك التابعين للقوات الجديدة العاملين في المنطقة عن رغبتهم في الاندماج في دائرة الجمارك الحكومية بعد إنجاز عملية نزع السلاح.

زاي - تحديد هويات السكان وتسجيل الناجحين

٢٦ - منذ صدور تقرير الأخير، أحرز تقدم مشهود في مجال تحديد هويات السكان. وانتهى رسميًا في ١٥ أيار/مايو الجيل الرابع من عمليات المحاكم المتنقلة، التي بدأت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وذلك بعد إصدار ٩٢٣ ٦٢٧ حكمًا تفسيريًا عوضًا عن شهادات الميلاد، بما في ذلك إصدار ٧٨٩ ٥٣٣ وثيقة لمواطنين إيفواريين ستكون بمثابة أوراق هوية صالحة للتسجيل في قوائم الناجحين. وعقب التوصية الصادرة عن اجتماع الإطار الاستشاري الدائم في ٩ أيار/مايو، أعلن وزير العدل في ١٦ أيار/مايو عن إعادة نشر محاكم متنقلة مخصصة لمدة أسبوعين في المناطق التي لم تكن تغطيتها كافية قبل ١٥ أيار/مايو.

٢٧ - وبدأ وزير العدل وحقوق الإنسان رسميًا في ١٦ أيار/مايو عملية إعادة تكوين السجلات المدنية واستعادة سجلات الميلاد والزواج والوفاة التي ضاعت أو دمرت خلال الأزمة، ومن المتوقع استكمال هذه العملية في غضون أربعة أشهر. ويتوقع أن تبلغ تكلفة العملية ١٦,٥ مليون دولار، من بينها ١٢ مليون دولار أعلن الاتحاد الأوروبي عن التبرع بها. وسيتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم المساعدة التقنية.

٢٨ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، أصدر المرسوم المتعلق بطريقة عمل تجهيز وإصدار بطاقات الهوية الوطنية وتسجيل الناجحين. وهذا المرسوم يبين طرائق التعاون بين الجهتين القائمتين بالعمل، وهما شركة ساجيم الفرنسية والمعهد الوطني للإحصاء، اللتين يتوقع اشتراكهما في

إجراء عمليتي تحديد الهويات وتسجيل الناخبين تحت سلطة اللجنة الانتخابية المستقلة. وفي ٢٧ أيار/مايو، سددت الحكومة الإيفوارية دفعة أولى إلى شركة ساجيم قيمتها ٤٧ مليون دولار، تمثل ٣٥ في المائة من مجموع التكلفة المتفاوض عليها البالغة ١٦٥ مليون دولار.

حاء - العملية الانتخابية

٢٩ - عقب تأكيد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة عن جدول زمني انتخابي مطابق لأحكام الدستور الإيفواري وقانون الانتخابات المنقح. ومن المقرر نشر القائمة الانتخابية المؤقتة في ٣١ آب/أغسطس؛ وستنشر القائمة النهائية، التي ستستخدم لأغراض الانتخابات الرئاسية والتشريعية على حد سواء، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وعقب الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، ستقدم اللجنة الانتخابية المستقلة تقرير الاقتراع إلى المجلس الدستوري في غضون ثلاثة أيام. ويتعين على المجلس الدستوري أن يبت في نتائج الانتخابات وأن يصدر بياناً بشأنها في أجل أقصاه سبعة أيام. وفي حالة عدم فوز أي مرشح رئاسي بشكل حاسم، تجرى جولة انتخابية ثانية في غضون ١٥ يوما من إعلان النتائج. وتجري الانتخابات التشريعية بعد ٤٥ يوما من الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية.

٣٠ - ويجري في جميع أرجاء البلد إنشاء اللجان الانتخابية المحلية، التي تضطلع بدور حيوي في الإشراف على عملية تحديد الهوية وفي تنظيم الانتخابات. وحتى ١ تموز/يوليه، أنشئت ٣٦٩ لجنة محلية من اللجان المحلية المقرر إنشاؤها وعددها ٤١٥ لجنة. وتضم تلك اللجان ممثلي جميع الأطراف الموقعة على اتفاق ليناس - ماركوسي.

٣١ - ويجري أيضا التخطيط للانتخابات، وتحديد مواقع مراكز الاقتراع، وشراء المواد الانتخابية، وتسجيل المرشحين. وعملية الأمم المتحدة تساعد اللجنة الانتخابية المستقلة بإجراء استعراض لمواقع الاقتراع، البالغ عددها ١١ ٠٠٠، التي استُخدمت خلال انتخابات عام ٢٠٠٠، وتستخدم الآن في عملية التخطيط تكنولوجيا البعثة المتمثلة في نظام المعلومات الجغرافية. وتعتزم البعثة توفير النقل الجوي للشركاء المساهمين في العمليات الانتخابية، فضلا عن ذلك ستساعد اللجنة الوطنية للإشراف على عملية تحديد الهويات في إنشاء مكاتبها الإقليمية. وستحتاج عملية الأمم المتحدة إلى أصول إضافية جوية وبحرية وبرية، وإلى قدرات في مجالي الهندسة والاتصالات وأفراد إضافيين لدعم العملية الانتخابية.

٣٢ - وتعاني اللجنة الانتخابية المستقلة من عجز يقدر بنحو ١٨,٥ مليون دولار فيما يتعلق بعملياتها في عام ٢٠٠٨. ويقدر مجموع ميزانيتها بمبلغ ٨٦,٥ مليون دولار، ستوفر الحكومة الإيفوارية ٣٥,٥ مليون دولار منه. وأعلن الشركاء الدوليون عن تبرعهم

بمبلغ ٣٢,٥ مليون دولار، منه ١٠ ملايين دولار مصدرها الصندوق المشترك للتبرعات المخصصة للانتخابات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٣ - وقد عرضت في تقريره السابق إطار المعايير الخمسة الذي حدده ممثلي الخاص وقبلته جميع الأطراف للتصديق على جميع المراحل الرئيسية للعملية الانتخابية. ووضعت خلية دعم التصديق التابعة لعملية الأمم المتحدة طريقة عمل خاصة بعملية التصديق. وستشكل التقارير الميدانية، إلى جانب المشاورات الرسمية وغير الرسمية مع ميسر عملية السلام الإيفوارية والشركاء الوطنيين والدوليين، أساس التصديق على العملية الانتخابية.

طاء - الدعم المالي لتنفيذ اتفاق واغادوغو

٣٤ - تسارعت خلال الفترة قيد الاستعراض الجهود الرامية إلى كفالة التمويل الكافي لعملية السلام، حيث سافر رئيس الوزراء إلى الشرق الأوسط في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو في محاولة لحشد مصادر تمويل جديدة. وأعلن البنك الإسلامي للتنمية عن تبرعه بمبلغ ٣١ مليون دولار دعماً لبرنامج الحكومة للإنعاش بعد انتهاء النزاع. وعقد ممثلي الخاص، إلى جانب الهيئة الاستشارية الدولية والجهات المانحة الدولية، مؤتمراً صحفياً في ٧ أيار/مايو في أبيدجان، أعلنوا خلاله أن الشركاء الدوليين لكوت ديفوار قد تعهدوا بالتبرع بنحو ٢٧٢ مليون دولار دعماً لبرنامج الحكومة للإنعاش بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك العملية الانتخابية.

٣٥ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، وافق صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة على توسيع نطاق مشروع الطوارئ لدعم الحوار الإيفواري المباشر. وزادت المساهمة في الجهود التي يبذلها الميسر، بما في ذلك زيادة الإنفاق على مكتب ممثله الخاص في أبيدجان من ٧٠٠ ٠٠٠ دولار إلى مليون دولار. وفي ١٣ حزيران/يونيه، أعلنت عن أهلية كوت ديفوار للاستفادة من الأموال في إطار 'النافذة الثانية' لصندوق بناء السلام. وأجري تحليل على مستوى البلد للثغرات الخطيرة في جهود بناء السلام من أجل إعداد خطة أولويات لصندوق بناء السلام ستشكل الأساس لتحديد م ظروف التمويل. وبالإضافة إلى دعم فريق التيسير، يمكن أن تتاح موارد لدعم مشاريع إعادة الإدماج الفوري للمحاربين السابقين والمليشيات السابقة والشباب المعرضين للخطر، في إطار مبادرة المشاريع الألف البالغة الصغر التي استهلها ممثلي الخاص. وعلاوة على ذلك، ضمنت عملية الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ميزانيتها العادية، الحصول من جمهورية كوريا وسويسرا على مليون دولار إضافي لدعم ما مجموعه ١٠٠ مشروع من مشاريع الأثر السريع الرامية إلى تعزيز التلاحم الاجتماعي وبناء الثقة في البلد.

خامسا - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ألف - العنصر العسكري

٣٦ - في ١ تموز/يوليه، بلغ القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٨٠٢٤ فردا، حيث تكون من ٧٧٤٠ فردا من أفراد القوات و ١٥٩ مراقبا عسكريا و ٨٩ ضابطا من ضباط الأركان، بينما يتكون القوام المأذون به من ٨١١٥ فردا. ويبلغ عدد النساء الأفراد في قوات البعثة ٧٧. وقد نشرت خمس كتائب من أصل ١١ كتيبة من كتائب البعثة في الجزء الغربي من البلد، بينما نشرت أربع كتائب في الشرق وكتيبتان في أبيدجان. ولدى البعثة وحدة طيران، وثلاث سرايا هندسية، وسرية نقل، وسرية قوات خاصة توفر القدرات التمكينية واحتياطي العمليات للقوة. كما توفر مجموعة الأمن الفرعية، المكونة من ٢٧٩ فردا، الحماية المباشرة لأعضاء الحكومة ولغيرهم من كبار الشخصيات تمشيا مع اتفاق ليناس - ساركوسي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وواصلت قوة ليكون مراقبة منطقة العملية بأكملها واحتفظت بقدرتها على الرد السريع.

٣٧ - واستمر نقل القوة العسكرية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من منطقة الثقة السابقة أثناء الفترة قيد الاستعراض. وكجزء من عملية إعادة انتشار البعثة، تقوم بدمج معسكراتها لخفض عددها من ٤٤ إلى ٢٤ معسكرا، كما تزيد من قدرة القوة على التنقل من أجل العملية الانتخابية وغيرها من العمليات الرئيسية، وذلك وفقا لاتفاق أوغادوغو وتمشيا مع مفهومها المنقح الخاص بالعمليات. وقد أزيل حتى الآن ٢٠ معسكرا من أصل ٢٤ معسكرا تقرر تفكيكها. وتحدد مكان جديد للانتشار في داباكالا بالشمال، بينما تتواصل الجهود لإنشاء ثلاثة مخيمات جديدة في منطقتي ديفو وإيسيا في الغرب وأدزوبيه في الجنوب، حيث لا يوجد أي تمثيل لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وعلاوة على ذلك، كثفت العملية من دورياتها الحدودية المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمنع تحرك الجماعات المسلحة غير النظامية والأسلحة عبر الحدود.

باء - عنصر الشرطة

٣٨ - في ١ تموز/يوليه، بلغ قوام شرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١١٥٢ فردا، بينما يبلغ الحد المأذون به ٢٠٠١ فردا، ويشمل القوام ٤٠٢ من الضباط و ٧٥٠ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. وهناك ٢٠ ضابطة في عنصر شرطة العملية.

٣٩ - ويركز عنصر الشرطة على دعم الشرطة الوطنية الإيفوارية ووحدات الشرطة المختلطة التي تتولى حفظ القانون والنظام في منطقة الثقة السابقة، وعلى تعليمها وإسداء

المشورة إليها. ويقوم أفراد شرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدوريات مشتركة، كما يجرون التحقيقات بالاشتراك مع الشرطة الوطنية الإيفوارية وعناصر الدرك من أجل المساعدة في تعزيز القدرة المهنية لهذه القوات. كما تنظم شرطة عملية الأمم المتحدة دورات تدريبية منتظمة بشأن حقوق الإنسان والمعايير الدولية لممارسات الشرطة، وتقدم الدعم لمركز القيادة المتكامل، وقد شرعت في تنفيذ مشاريع ثنائية بشأن مكافحة الشغب والأدلة الجنائية تشترك فيها الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون وألمانيا وتركيا والاتحاد الأوروبي. وعندما يصبح من الضروري تعزيز قدرة تلك العملية على مكافحة الشغب أثناء الانتخابات، فإنها تعتزم التشاور مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والحكومة الإيفوارية والبلدان المساهمة بقوات بشأن إمكانية تلقي التعزيزات من وحدات الشرطة المشكلة الموفدة إلى البعثة المذكورة، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥).

سادسا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

ألف - حالة حقوق الإنسان

٤٠ - ما زالت الحالة العامة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار تظهر دلائل على استدامة تحسنها، وهذا اتجاه أحاطت به علما مع الارتياح السيدة كيونغ - وها كانغ نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أثناء زيارتها لكوت ديفوار في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو. وفي الوقت ذاته، تواصل الإبلاغ عن حالات إفلات من العقاب على انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء الفترة قيد الاستعراض. وقامت عملية الأمم المتحدة بالتوثيق والتحقيق بشأن تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان تعرض لها مدنيون، تشمل التهريب والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والقتل خارج نطاق الإجراءات القضائية والاعتصاب الذي يرتكبه قطاع الطرق المسلحون في منطقة بانغولو وما يحدث من ابتزاز للأموال عند نقاط التفتيش في مناطق البلد الواقعة تحت سيطرة الحكومة والقوات الجديدة على السواء.

٤١ - ومما يدعو للقلق الشديد مرتكبي العنف الجنسي، بما فيه الاعتصاب وتشويه الأعضاء التناسلية للنساء والطفلات، إفلات من العقاب إفلاتا مستمرا. فقد وثقت عملية الأمم المتحدة، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أكثر من ٥٢ حالة اغتصاب. ولم تتخذ السلطات الوطنية حتى الآن سوى إجراءات قليلة بشأن عدد من هذه الحالات المبلغ عنها لمساءلة مرتكبي هذه الأفعال. كما حدثت بين المجتمعات المحلية توترات أدت إلى عمليات قتل محددة وتدمير للممتلكات في مناطق أودينييه وسان بيدرو ودويكويه.

٤٢ - وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واصلت البعثة التعاون الوثيق مع الشركاء الوطنيين لبناء قدرة المجتمع المدني على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتوعية

المواطنين وتمكينهم من المطالبة بحقوقهم. وفي غضون ذلك، وفي تطور مشجع تلى صدور تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان الذي يتهم أعضاء اتحاد طلاب كوت ديفوار واتحاد الطلبة بارتكاب العنف والترهيب أثناء دعمهم للجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكمة، التقى الرئيس غباغبو مع قيادة الاتحاد الجديدة في ١٩ أيار/مايو وطلب إليها الإحجام عن ارتكاب أعمال العنف.

باء - حماية الطفل

٤٣ - واصل كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري رصد ما يرتكب من انتهاكات بحق الأطفال، وذلك عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ومن أجل تعميم الشواغل المتعلقة بالأطفال في برامج البعثة، وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣). ومنذ بداية ٢٠٠٨، تلقى ٣ ٢٧٥ فرداً من أفراد البعثة التدريب على حماية الأطفال. كما وفرت العملية برامج التدريب والتوعية لأفراد المجتمعات المحلية لتعزيز الوعي بحقوق الطفل والقدرة على حمايته. وشملت هذه البرامج حتى الآن ٣ ٧٩٠ موظفاً من الموظفين الوطنيين لإنفاذ القانون والمدرسين وأعضاء المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني.

٤٤ - وفي غضون ذلك، واصلت البعثة حوارها مع القوات الجديدة والمليشيات الموالية للحكومة إثر قرار القاضى برفعها من قائمة أطراف النزاع المسلح التي تقوم بتجنيد الأطفال أو استغلالهم. وفي ١٧ نيسان/أبريل، أصدر قادة المليشيات في الغرب بلاغاً يرحبون فيه بهذا القرار ويعربون فيه عن تقديرهم للأمم المتحدة نظراً لما تقدمه من مساعدات لوضع خطط عملهم وتنفيذها بنجاح. كما أعربوا عن عزمهم على منع استخدام الجنود الأطفال في مناطق البلد الواقعة تحت نفوذهم.

جيم - الجهاز القضائي وشبكة الإصلاحات

٤٥ - في نيسان/أبريل، سلم الاتحاد الأوروبي إلى وزير العدل وحقوق الإنسان ستة أبنية محاكم جرى إصلاحها في بواكيه، وكاتويلو، وسيغويلا، ومان، وتوبا، ودانان، وذلك في إطار الدعم المقدم لإصلاح الجهاز القضائي في شمال البلد. كما بدأت أعمال الإصلاح في مباني المحاكم المتبقية في الجزء الواقع تحت سيطرة القوات الجديدة من البلد أثناء الفترة قيد الاستعراض. وتتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لإنشاء معهد وطني للتدريب القضائي وكلية لتخريج موظفين اختصاصيين في القضاء والسجون من خلال ما تتلقاه من مساعدة تقنية من عملية الأمم المتحدة وما تحصل عليه من تمويل تقدمه وكالة التنمية الألمانية.

٤٦ - وفيما يتعلق بالمؤسسات الإصلاحية، تعهدت ألمانيا بتمويل إصلاح تسعة سجون في الشمال. وفي غضون ذلك، وفي ١٦ نيسان/أبريل، هرب نحو ١٥٠ سجيناً من سجن بواكيه بعد تقديم رشوة لحارس من حراس السجن، حسبما أفادت التقارير. ولم يلق القبض منذ ذلك الحين سوى على تسعة من السجناء الفارين.

سابعاً - الحالة الإنسانية

٤٧ - استمرت العودة التلقائية للمشردين أثناء الفترة قيد الاستعراض. ومنذ التوقيع على اتفاق واغادوغو، ونتيجة لتعزيز التنسيق بين السلطات والجهات الإنسانية الفاعلة في المنطقة الغربية لكوت ديفوار، عاد ٤٣٢ ٦١ شخصاً من المشردين داخلياً إلى ديارهم الأصلية. وسيواصل توفير المساعدة الإنسانية والحماية لهؤلاء السكان.

٤٨ - ولتزع فتيل التوترات بين المجتمع المضيف في بلوليكين والعائدين من المشردين داخلياً، نظم وزير المصالحة الوطنية ووزير التضامن وجرائم الحرب مع المنسق الإنساني للأمم المتحدة في كوت ديفوار حلقة عمل في ٢٣ أيار/مايو لتقديم مقترحات تدعو لتيسير عودة المشردين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية. وأوصى المشتركون في تلك الحلقة الحكومة بأن تصلح الهيكل الأساسي الاجتماعي الحالي وأن تتيح فرص توليد الدخل للشبان. وفي أثناء ذلك، أطلق وزير الصحة العامة وشؤون النظافة في ١٧ أيار/مايو مبادرة لمدة أسبوع في كورهوغو لتوسيع نطاق البرامج الغذائية في شمال البلد، حيث يعاني نحو ٨٠.٠٠٠ طفل من سوء التغذية.

ثامناً - الانتعاش الاقتصادي

٤٩ - سددت الحكومة الإيفوارية في أيار/مايو ما عليها من متأخرات مستحقة للبنك الدولي، مما سمح للبنك بالنظر في إعادة إطلاق برامج التنمية الريفية، والنقل، والتعليم والتعلم عن بعد، التي عُلق تنفيذها منذ عام ٢٠٠٤. وفي حزيران/يونيه، وافق البنك الدولي على ثلاثة مشاريع أخرى، تشمل منحة طارئة الحصري لتعمير مدينتي أبيدجان وبواكيه (٩٤ مليون دولار)، ومشروعاً يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٢٠ مليون دولار)، ومشروعاً للحكومة وبناء المؤسسات (١٢ مليون دولار). وفي غضون ذلك، اعتمد الشركاء الوطنيون والمحليون نسخة أولية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لفترة السنوات ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣. وبالمثل، يجري وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية الحد من الفقر، التي تغطي الفترة ذاتها، في أعقاب مشاورات أجريت على نطاق البلد بقيادة وزارة الدولة والتخطيط والتنمية.

تاسعا - رصد وسائط الإعلام، والإعلام الجماهيري

٥٠ - ما زالت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تنفذ استراتيجيتها للاتصالات دعماً منها لعملية السلام ولدور البعثة الموكب. كما عملت البعثة على توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني في تعزيز عملية السلام وتنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية مع وسائط الإعلام الإيفوارية والنساء والزعماء التقليديين وفئات المجتمع المدني. واضطلعت قافلة السلام التابعة للعملية، والهادفة إلى إشراك تلاميذ المدارس في مبادرات للسلام داخل مجتمعاتهم المحلية، بزيارة مدن عدة داخل البلد، ولا سيما في المنطقة الغربية. وفي أثناء ذلك، واصلت العملية توسيع منطقة بثها الإذاعي على موجة FM، بفضل إقامة محطة إرسال لها في داباكالا.

٥١ - كما واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تهيئة مناخ إيجابي لوسائط الإعلام وإلى رصد أنشطة وسائط الإعلام المطبوعة ووسائط البث الإذاعي والتلفزيوني. وفي هذا الصدد، قدمت البعثة الدعم التقني والمالي اللازم لمنتدى وطني نظمه كل من الحكومة والمهنيون العاملون في وسائط الإعلام في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو وركز على دور وسائط الإعلام والسياسيين أثناء فترة الانتخابات. واختتم المنتدى أعماله باعتماد مبادئ توجيهية بشأن تغطية وسائط الإعلام للانتخابات وإعلانات عن حرية الخطاب السياسي وحرية التعبير في وسائط الإعلام ومنع الخطاب الذي يحض على الكراهية. كما أتاحَت البعثة أربع حلقات دراسية تدريبية في ياموسوكرو، ودالوا، وأبنغورو، لوسائط الإعلام الوطنية والإذاعات المحلية بشأن دورها ومسؤوليتها أثناء الفترة الانتخابية.

عاشرا - الشؤون الجنسانية

٥٢ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، واصلت وحدة الشؤون الجنسانية في البعثة تعميم المنظور الجنساني في تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تدريب ٥٨٦ من أفراد البعثة على تعميم المنظور الجنساني والتحليل الجنساني ومكافحة العنف الجنسي والجنساني في بيئات ما بعد انتهاء النزاعات. وكما أشرتُ أعلاه، ظلَّت تردُّ إلى العملية تقارير تشير إلى أن العنف الجنسي والجنساني ما زال قائماً في كوت ديفوار؛ وأن مرتكبي الانتهاكات التي تشمل الاغتصاب وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج بالإكراه يفلتون من العقاب نظراً للأزمة وللأعراف التقليدية والثقافية المقبولة على نطاق واسع. وكجزء من خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قامت وزارة العدل وحقوق الإنسان، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم حلقة دراسية للعاملين في المجالين

القانوني والقضائي تهدف إلى وضع إجراءات مناسبة لمكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني.

٥٣ - وفي هذه الأثناء، واصلت شبكة "هيئة تنسيق شؤون المرأة الانتخابية" النسائية أنشطتها بدعم من العملية، لتشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة، سواء كمرشحة أو كناخبة. وفي سياق مماثل، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والمرأة والأسرة بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز خطط التكافؤ بين الجنسين في الأحزاب السياسية، وواصلت وضع خارطة طريق للمشاركة السياسية النسائية ستُقدّم للجهات المانحة.

حادي عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٤ - واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إدماج مسألة التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن أنشطتها. وفي هذا السياق، بدأت البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان مشروعين جديدين في حزيران/يونيه يركّزان على الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وعلى علاجها في صفوف القوات المسلحة الإيفوارية وقوات الأمن الإيفوارية والمستغلين بالجنس على أساس تجاري في كوت ديفوار. ومنذ تقريره الأخير، أجرى أيضا المثقفون الأقران العسكريون في العملية، كل في كتيبتهم، تدريباً للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لـ ١٨٦ ٣ من أفراد العملية، في حين دُرّب ١٤٤ من المثقفين الأقران الجدد على الاضطلاع بأنشطة التوعية. كما قُدّمت خدمات المشورة والاختبار الطوعية لـ ١ ٥٣٢ من أفراد البعثة.

ثاني عشر - سلوك الأفراد وانضباطهم

٥٥ - في ٢٧ أيار/مايو، أصدرت منظمة "إنقاذ الطفولة" غير الحكومية (المملكة المتحدة) تقريراً عنوانه "ما من جهة يُلتجأ إليها" ركّز على القصص في الإبلاغ عما يرتكبه حفظة السلام والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك عملية كوت ديفوار، من استغلال وانتهاك جنسيين للأطفال. ولزيادة التوعية العامة بسياساتي القاضية بعدم التسامح بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وبالجهد الاستباقية التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للوصول إلى التقيد التام لهذه السياسة، عقد ممثلي الخاص مؤتمراً صحفياً في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ شدّد فيه على الحاجة إلى توجيه نظر البعثة فوراً إلى جميع الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين لكي تُجرى تحقيقات كاملة وتُلاحق. بمن يُدانون الجزاءات المناسبة وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها. ومما يثير القلق بشكل خاص إدعاءً باغتصاب عشرة أفراد عسكريين من العملية لفتاة في الثانية عشرة من العمر منذ أكثر من سنة، وقد أشير إلى هذا الادعاء في تغطية هيئة الإذاعة البريطانية لتقرير

منظمة إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة). ويُجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة تحقيقاً أولياً لتقييم مدى مصداقية هذه الادعاءات. وستُعرض نتيجة هذه التقديرات الأولية على البلد المعني المساهم بقوات، وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

٥٦ - وقد أُشرت في تقرير المرحلي الخامس عشر (S/2008/1) إلى أن الأمم المتحدة والبلد المساهم بقوات يجريان تحقيقات بشأن إدعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد بوحدة عسكرية تابعة للعمليات كانت متمركزة في منطقة بواكيه. وهذه التحقيقات تشارف على الانتهاء، وستُعلن نتائجها قريباً.

٥٧ - وفي هذه الأثناء، تعمل وحدة السلوك والانضباط في البعثة على وضع تدابير إضافية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك بوسائل تشمل إطلاق حملة توعية عامة. وفي هذا الصدد، أجرت الوحدة اتصالات مع المنظمات غير الحكومية المحلية في شتى أنحاء البلد، لكفالة توعية السكان المحليين بمعايير السلوك المطبقة في الأمم المتحدة. وتواصل البعثة العمل على كفالة إبلاغ جميع أفراد العملية بسياسي القاضية بعدم التسامح. وبلغ عدد أفراد البعثة الذين تلقوا حتى الآن تدريباً إلزامياً بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ٦٣٤ فرداً يشملون ٤٥٤ فرداً عسكرياً و ٤٨١ فرداً مدنياً و ٦٩٩ من عناصر الشرطة.

ثالث عشر - الآثار المالية

٥٨ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٢/٢٥٤، مبلغاً قدره ٤٧٥,٤ مليون دولار للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أثناء الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية لما بعد ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، ستقتصر تكلفة الإنفاق على العملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على المبالغ المعتمدة من الجمعية العامة.

٥٩ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعمليات ٦٢,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١,٧٥ بليون دولار. وسُددت تكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة المنتهية في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ والفترة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، على التوالي.

رابع عشر - ملاحظات

٦٠ - إنني أرحّب بتأكيد موعد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وأثني على القادة السياسيين الإيفواريين نظراً لما أبدوه من التزام مستمر

بتنفيذ اتفاق واغادوغو. ومن المشجع كثيرا في هذا الصدد اعتماد الحكومة لجميع المراسيم المتعلقة بالعملية الانتخابية التي تتيح، في جملة أمور، مواءمة القانون الانتخابي مع اتفاق واغادوغو. وهذه التطورات الهامة تشكل بداية العملية الانتخابية بشكل جدي. وإنني أحث الأطراف الإيفوارية على بذل كل الجهود الممكنة لإبقاء العملية على المسار الصحيح وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللوجستي والتقني والمالي اللازم لإجراء العملية الانتخابية والاضطلاع بالمهام الرئيسية الأخرى المحددة في اتفاق واغادوغو، وخصوصا برنامج نزع السلاح وبرنامج الخدمة المدنية الوطنية، وبناء قدرات مؤسسات الدولة المستعادة حديثا في الجزء الشمالي من البلد.

٦١ - وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، لا تزال كوت ديفوار تواجه تحديات جسيمة. ويجب إنجاز جميع المراحل المقبلة من العملية الانتخابية على نحو يتسم بالشفافية والمصادقية، وينبغي على الأطراف أن تبذل كل ما بوسعها للحفاظ على المناخ السياسي والأمني الإيجابي ولترسيخه. ولذلك، أشعر بقلق شديد إزاء تحديات التمويل التي تواجه عملية التجميع، وكذلك إزاء العدد الضئيل من الأسلحة الصالحة للاستعمال التي سلّمها المقاتلون المجمعون حتى اليوم. ويشكّل استمرار عدم إحراز أي تقدم بشأن نزع سلاح الميليشيات وحلها مصدر قلق أيضا. وقد يشكّل استمرار وجود الميليشيات، حتى لو بقيت غير نشطة، وعدم مصادقية تجميع المقاتلين السابقين وتخزين الأسلحة في إطار ترتيبات مضمونة وقابلة للتحقق، مخاطر جدية تهدد العملية الانتخابية. وفي ضوء قرار الأطراف الإيفوارية تأجيل تنفيذ جوانب رئيسية من اتفاق واغادوغو، بما فيها توحيد القوات المسلحة ونزع السلاح الفعلي، إلى ما بعد إجراء الانتخابات، فإنني أشجع قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوات الجديدة على القيام، سويا، بوضع خطة شاملة من أجل تأمين الانتخابات، بالتشاور الوثيق مع الميسر والقوات المحايدة وبدعم تقني ولوجستي منها.

٦٢ - ومن الضروري كفالة مشاركة المقاتلين المسرّحين مشاركة بناءة في العملية الانتخابية. وإنني أثني، في هذا الصدد، على الخطوات التي خطتها فريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع الحكومة الإيفوارية، لتعبئة الموارد تلبية لاحتياجات بناء السلام الحيوية. كما أشجّع أصحاب المصلحة كافة على التعجيل بالتخطيط لمشاريع إعادة إدماج المقاتلين السابقين وأفراد الميليشيات السابقين والشباب المعرضين للخطر، وعلى تنفيذ هذه المشاريع في الشهور السابقة للانتخابات. وأثني أيضا على تدشين ١٠٠ مشروع من مشاريع الأثر السريع، وعلى مبادرة الألف مشروع من المشاريع البالغة الصغر التي أطلقها ممثلي الخاص لدعم برامج إعادة الإدماج، مما سيسهم فيتهيئة بيئة مواتية للانتخابات.

٦٣ - وإنني أشجّع الحكومة على مواصلة مشاوراتها مع الجهات المانحة الرئيسية، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، بهدف سد ثغرات التمويل الكبيرة التي تعاني منها عملية تحديد الهوية والعملية الانتخابية. ومثلي الخاص جاهز لمساعدة الحكومة في هذا الصدد. وسيواصل ممثلي الخاص، أثناء إجراء عملية التصديق، وخصوصا التصديق الصريح على قوائم الناخبين وعلى نتائج الانتخابات، إجراء مناقشات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة الإيفواريين والميسر والشركاء الدوليين. وإنني أؤيد، في هذا الصدد، طريقة الرصد التي ابتدعها ممثلي الخاص للاضطلاع بولايته المتعلقة بالتصديق.

٦٤ - وفي تقريرى السابق، أوصيت بأن يبقى مجلس الأمن على المستوى الحالي لقوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى ما بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، تماشياً مع ولاية العملية التي تقضي بالإسهام في هيئة بيئة آمنة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وبعد تحديد موعد إجراء الانتخابات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تقوم العملية حالياً، بالتعاون مع السلطات الإيفوارية وقوة ليكورن، بتقييم الأخطار الأمنية التي قد تؤثر على العملية الانتخابية، وتسير قدماً في التخطيط الأمني الشامل لأجل مواجهة الطوارئ. وفي هذه الأثناء، فإن مهمتي إعادة بسط إدارة الدولة في شتى أنحاء البلد وإكمال عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، اللتين حدّدتهما في تقريرى المرحلي الثالث عشر بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2007/275) باعتبارهما المعيارين الرئيسيين للإيدان ببدء انسحاب العملية لم تكتملاً بعد. ولذلك، أوصي بتمديد ولاية العملية لمدة ستة أشهر، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وبالإبقاء على القوام الحالي للعملية إلى ما بعد استكمال الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وسيُقدّم بعد إعلان نتائج الانتخابات التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر تقييم شامل وتوصيات أخرى بشأن مستويات القوات.

٦٥ - وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر إلى ي.ج. تشوي، ممثلي الخاص لكوت ديفوار، وإلى جميع الأفراد العسكريين والمدنيين وعناصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على التزامهم المستمر بدعم عملية السلام. وأتقدم أيضاً بالشكر إلى الرئيس بليز كومباوريه ميسر عملية السلام الإيفوارية، ومثله الخاص في كوت ديفوار، على الدور الأساسي الذي يواصلان الاضطلاع به، ولا سيما في المساعدة على حل الصعوبات الناشئة. كما أتقدم بالشكر إلى جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وإلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإنسانية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، الدولية منها والمحلية، على مساهماتها الهامة في تحقيق سلام دائم في كوت ديفوار.

المرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

القوام العسكري وقوام الشرطة المدنية بتاريخ ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط هيئة الأركان	الجنود	العنصر العسكري		الشرطة المدينة	وحدات الشرطة المشكلة
				المجموع	وحدات الشرطة المشكلة		
الاتحاد الروسي	١١			١١			
إثيوبيا	٢			٢			
الأرجنتين							
الأردن	٧	١٢	١٠٤٨	١٠٦٧	٣٧٥	٥	
إكوادور	٢			٢			
أوروغواي	٢			٢		٤	
أوغندا	٤	١		٥			
أيرلندا	٢			٢			
باراغواي	٨	٢		١٠			
باكستان	١٢	١٠	١١٢٥	١١٤٧	١٢٥	٢	
البرازيل	٤	٣		٧			
بنغلاديش	١١	١٠	٢٧٠٧	٢٧٢٨	٢٥٠	٢	
بنن	٨	٧	٤٢٠	٤٣٥		٥٢	
بوروندي						١١	
بولندا	٢			٢			
بوليفيا	٣		٣				
بيرو	٣			٣			
تركيا						٦	
تشاد	٣			٣		٥	
تشانينا	١	٢		٣			
توغو	٧	٦	٣٠٩	٣٢٢		٩	
تونس	٧	٣		١٠			
جمهورية أفريقيا الوسطى						١	
جمهورية الكونغو الديمقراطية						٢٠	
جيبوتي						٥٢	
رواندا						١٧	
رومانيا	٧			٧			

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط هيئة الأركان	الجنود	المجموع		
زامبيا	٢			٢		
زمبابوي	٢			٢		
السلفادور	٣			٣		
السنگال	١٢	٧	٣٢٠	٣٣٩	٦٤	
سويسرا					٢	
صربيا	٣			٣		
الصين	٦			٦		
غامبيا	٣			٣		
غانا	٦	٦	٥٣٥	٥٤٧	٥	
غواتيمالا	٥			٥		
غينيا	٣			٣		
فرنسا	٢	١٠	١٧١	١٨٣	١٠	
الفلبين	٤	٣		٧		
الكاميرون					٧١	
كرواتيا	٢			٢		
كندا					٧	
كينيا	١			١		
ليبيا					٢	
مدغشقر					١١	
المغرب	٢		٧٢٣	٧٢٥		
مولدوفا	٣			٣		
ناميبيا	٢			٢		
نيبال	٣	١		٤		
النيجر	٦	٣	٣٨٢	٣٩١	٣٧	
نيجيريا	٧			٧		
الهند	٨			٨		
اليمن	٦	١		٧	٧	
المجموع	١٩٥	٨٩	٧٧٤٠	٨٠٢٤	٧٥٠	٤٠٢

